ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان:

التأطير الإعلامي لقضايا حقوق الإنسان في الصحافة الرقمية الليبية
دراسة تحليلية مقارنة لصحيفتي الوسط وبرنيق أثناء الفترة الممتدة من 1 جانفي 2016 إلى 31 ديسمبر 2021.

عرض د. نوري علي بلحاج

قسم الإعلام بكلية الآداب والتربية جامعة صبراتة

نوقشت يوم الثلاثاء الموافق 16 أبريل 2024 بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار بجامعة منوبة بتونس أطروحة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال المُقدمة من الباحث نوري علي بلحاج والتي حملت عنوان "التأطير الإعلامي لقضايا حقوق الإنسان في الصحافة الرقمية الليبية"، وتكونت لجنة المُناقشة من الأستاذ الدكتور عبد الكريم الحيزاوي رئيساً، والأستاذ الدكتور الصادق الحمامي مُشرفاً، والأستاذ الدكتور المنصف اللواتي مُناقشاً، والأستاذ الدكتور المهدي المبروك مُناقشاً، والأستاذ الدكتور سامي المالكي مُناقشاً، وبعد جلسة علانية تحصل الباحث على درجة مُشرف جداً.

وجاءت الأطروحة في 379 صفحة شملت ست فصول تضمن الفصل الأول على إطار البحث المنهجي، والفصل الثاني على الإطار النظري والمفاهيمي، والفصل الثالث الصحافة الرقمية في سياقها العام، والفصل الرابع سياق البحث العام، وتضمن الفصل الخامس الجزء التطبيقي، واحتوى الفصل السادس نتائج البحث العامة.

*الفضاء الرقمي في بيئة الفوضى:

فرض المشهد الاتّصالي في عالمنا اليوم ما أنتجته الثورة الرقميّة التي ميّزت العصر الذي نعيشه بأنّه عصر الانفتاح والفضاء المعلوماتي والفورية والمشاركة في إنتاج المضامين المؤثرة حول العالم والتي أتاحت أدوات التعبير عن حقوق الإنسان، غير أنّ أغلب المجتمعات التي تعيش أزمات وصراعات سياسية تعاني وقوع العديد من الانتهاكات الحقوقية التي أثارت الخوف وأودت بحياة الكثير من المدنيّين، لأنّه غالباً ما تُقاس مكانة حقوق الإنسان في الصحافة الرقميّة بنسب الحرية والديمقراطية التي يتمتع بها المواطن في أيّ بلد كان، باعتبارهما من القضايا التي تحظى

بأهمية كبيرة خاصة في بيئة النزاعات المسلحة لأنّها تُمثل البيئة الخصبة لارتفاع الانتهاكات وممارسة الاضطهاد.

ولا يقتصر دور الصحافة الرقميّة على نقل أخبار حوادث الانتهاكات وترديدها بلغة خشبيّة، وإنّما تقتضي منه المسؤوليّة الخوض في تفاصيل هذه الانتهاكات ورصدها فعلياً وواقعياً، وهذا بدوره يحتاج إلى بيئة صحفية خالية من العنف والإكراه والتحكم في سياسات المؤسسات الصحفية ونقلها للأحداث والوقائع التي تبرز قضايا حقوق الإنسان وفق أطر محددة وتوجّهات سياسية لمن يتصدرون المشهد السياسي والعسكري في ليبيا.

***إشكالية البحث:**

تركزت إشكالية هذا البحث في تحديد آليات تأطير الصحافة الرقمية الليبية لحقوق الإنسان ورصد بنية الخطاب الإعلامي لهذه القضايا، والتوعية بخطورتها على المجتمع الليبي خاصة في ظلّ الميديا الجديدة والتنوع في الوسائل الاتّصالية والإعلامية، والتركيز على انزلاق المضمون والخطاب الإعلامي في بيئة الصراع السياسي والعسكري المسلح وهضم حقّ المتلقي في معرفة المعلومات الصحيحة بعيداً عن التلاعب والتأطير خاصة في القضايا التي تهمّ حياة المدنيّين وحقوقهم وهي بطبيعة الحال قضايا حقوق الإنسان موضوع هذا البحث، وهي التي تتزايد وتتنعش مع تزايد وتيرة الحروب والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، وهذا الطرح ميّز هذا البحث لكون البحوث والدراسات السابقة المعنية بالصحافة الرقميّة تركزت معظمها على الدراسات الكميّة الإحصائية بعيداً عن توظيف التحليل الكيفي "تحليل الخطاب" الذي من خلاله تمّ الغوص في عمق النصوص وما تؤول اليه تلك المعاني والأفكار والتعدّدية المعرفية.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إنّ كل جديد في البحث العلمي يبدأ بطرح الإشكالية والفرضيات والتساؤلات البحثية التي تهدف إلى تحقيق أهداف البحث، وما تُمثله الإضافة العلمية لهذا البحث تمثّلت في كونها اعتمدت تحليل قضايا بارزة وحساسة هي قضايا حقوق الإنسان في الصحافة الرقميّة الليبية وفق منهجين مُهمّين هما التحليل الكمّي "تحليل المضمون" والتحليل الكيفي "تحليل الخطاب" والمقابلات الشخصية في البيئة الاتّصالية الرقميّة غير المستقرة، والتي من خلالهما رصدت توجيه المضامين الإعلامية وتأطيرها وفق السياق السياسي بالسيطرة على تلك المضامين والخطاب الإعلامي بلغة آحاديّة لم تخرج عن الآحادية الإعلامية رغم التعددية في الوسائل الاتّصالية الرقميّة التي يعيشها عالم اليوم، وهذا الأمر أبرز أطر الصراع السياسي الذي تشهده

ليبيا واستقطاب الوسائل الرقمية وتوظيفها بشكل يتوافق مع التيار الذي تدعمه كل صحيفة. وعلى الرغم ممّا تتميز به الميديا الجديدة من تعدد للمفاهيم والمسارات، غير أنّ الصراع السياسي وتصدّر الشخصيات السياسية والعسكرية للمشهد الليبي ونشر الأحداث والوقائع وفق سياقات مُحدّدة ومغلوطة بالاستناد إلى لغة العاطفة في كثير من الأحيان، قد أثمر عديد الانتهاكات في حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية وحقوق الطفل.

وبعيداً عن التنظير الإعلامي والخطاب عبر الوسائل الإعلامية ظلت حرية الرأي والتعبير تشوبها عديد التشوهات وتعيش في عالم ضبابي، واتّسعت هوّتها باتّساع الصراع وعدم التوافق السياسي.

ومثلت حقوق الإنسان اليوم أهمّية بالغة، خاصة في وجود الصحافة الرقميّة التي تُقدم الأحداث والوقائع المرتبطة بهذه الحقوق في بيئة تفاعلية جديدة للمتلقين تلامس أسلوب حياتهم وتشبع رغباتهم وتوسّع معارفهم ومداركهم وتؤثّر فيهم من خلال تعزيز ثقافة الحوار والمطالبة بحقوقهم والحفاظ عليها وعدم المساس بها في سياق تناول الأحداث التي تهمّهم وتشغل بالهم وتشكّل الرأي العام نحوها بعيداً عن الجدل السياسي.

ونتيجة لما تشهده ليبيا من أحداث سياسية وتردي الأوضاع الأمنية في ليبيا تم تحليل عدد أربع قضايا رئيسة خلال الفترة الممتدة من 1-جانفي-2016 إلى 31-ديسمبر-2021 التي شهدت عديد الانتهاكات والوقائع المتعلقة بحقوق الإنسان وفق شواهد محلية ودولية ارتبطت بالصراع السياسي المسلح في البلاد.

*المقاربة التطبيقية:

تمّ في هذا البحث استخدام العينة العشوائية المنتظمة لتحليل مضمون صحيفتي البحث، استهدفت المواد الصحفية المختلفة التي نُشرت في صحيفتي "الوسط وبرنيق" الرقميّتين المتعلقة بموضوعات قضايا حقوق الإنسان في ليبيا والمتمثلة في **(الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحرية الرأي والتعبير، وحقوق الطفل)** لصحيفتي "**الوسط وبرنيق**"، في الفترة المُمتدة من 1-جانفي-2016 وحتى 31-ديسمبر-2021، وقد وقع اختيارنا على المفردة الأولى (اليوم الأول) بشكل عشوائي من صحيفة "الوسط" وهو يوم الخميس الموافق 7-جانفي-2016، وهكذا استمر بحثنا في عملية اختيار العينة حتى تمّ استكمالها، وقد بلغ عددها في صحيفة "الوسط" (288) يوما، أما بالنسبة إلى صحيفة "برنيّق" ووفقاً لذات الطريقة فقد بلغت العينة (288) يوما كذلك، ليكون إجمالي العينة بالصحيفتين (576) يوما، وتُتيح العينة العشوائية

المنتظمة فرصة متساوية لكل فرد من أفراد المجتمع لاختياره في العينة، كما أنها تُمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، ويجنبنا هذا النوع من العينات التحيّز عند اختيارنا المفردة الأولى بشكل عشوائي، وهي التي يتمّ، من ثمّ، تحليلها كميّاً وكيفياً بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تُحقق أهداف البحث وتساؤلاته. وقد تمّ في هذا البحث دعم العينة بعدد من المقابلات الصحفية مع رؤساء التحرير بالصحيفتين ورئيس المركز الليبي لحرية الصحافة ورئيس منظمة ضحايا لحقوق الإنسان الليبية لضمان التأكد من نتائج البحث وتطابقها مع واقع حقوق الإنسان في ليبيا.

لقد تمّ التركيز في هذا البحث، على المضامين الإعلامية وأطر الخطاب وتوظيف الصورة الصحفية في الخطاب الإعلامي لصحيفتي البحث "الوسط–برنيق"، وركّزنا كذلك على مدى إبراز الأحداث وتأطيرها وفق محددات تهدف إلى تبنيّ وتحقيق اتّجاهات مسبقة على مستوى المضمون والخطاب، من خلال طرح العديد من التساؤلات التي تمحورت حول معرفة مدى اهتمام الصحيفتين بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان، وما هي عناصر الإبراز التي استخدمتها الصحيفتان في طرح وتناول هذه القضايا، والمصادر والقيم الصحفية التي اعتمدت عليها الصحيفان في تناولها لهذه القضايا.

وتركزت أسئلة البحث الفرعية حول معرفة وتحديد اتّجاهات الخطاب الإعلامي لموضوعات قضايا حقوق الإنسان، وآليات التأطير التي وظفتها الصحيفتان في تناولها لهذه الحقوق، والوقوف على نوعية الأطر الخبرية المُستخدمة في تغطيتها لهذه القضايا، وصولا إلى التساؤل الرئيسي للبحث والمُتمثّل فيما يلي: **ما آليات التأطير الإعلامي لقضايا حقوق الإنسان في الصحافة الرقميّة، وما أبرز الانتهاكات التي رصدتها صحف البحث في ليبيا؟**

وقد سعى هذا البحث إلى تسليط الضوء عن قُرب حول قضايا حقوق الإنسان وآليات تأطيرها في الصحافة الليبية الرقميّة من خلال استخدام وتوظيف نظرية "تحليل الإطار الإعلامي" التي من خلالها يتمّ تأطير محتوى الرسالة الإعلامية بالتركيز على ما يُراد التركيز عليه وإهمال الجزء الآخر، وكذلك من خلال توظيف نظرية "حارس البوابة" في تحليل الخطاب الإعلامي والمقابلات الشخصية باعتباره المسؤول الأول الذي يسمح بمرور الرسالة الإعلامية أو عدم مرورها، والذي يواجه في ظل الميديا الجديدة تهديداً باندثاره في ظلّ ما يشهده العالم اليوم من انفتاح معلوماتي وفضاء مليء بالرسائل التي لا يستطيع حارس البوابة إيقافها أو التحكم فيها.

*خاتمة عامة:

أصبحت الصحافة الرقميّة اليوم فضاءً يُقدم الشخصيات السياسية المتصارعة في ليبيا بوصفها جزءًا كبيراً من الحلّ السياسي بإنتاج معلومات وأفكار ممزوجة بالتجاذبات السياسية والصراع المسلح ومن يموّل هذه الوسائل الرقميّة والتشكيك في الطرف الآخر الذي لا يُعير اهتماما للانتهاكات التي تشهدها البلاد في مجال حقوق الإنسان، وبشكل يهدف إلى ترسيخ مشاريعهم ومصالحهم ودورهم الحاسم للمشهد في ليبيا.

وبناءً على ما سبق، فإنّ ظروف المشهد السياسي في ليبيا تُشكلّ تحدياً لمضامين ونصوص الصحافة الرقمية الليبية ودورها في كشف الانتهاكات الحقوقية التي تتعرّض لها كافة مكوّنات المجتمع الليبي والضغط والتأثير على الرأي العام المحلي والدولي من بينها البيئة الاجتماعية وسطوة القوى الفاعلة، الأمر الذي يتطلب من هذه الوسائل التعامل مع قضايا حقوق الإنسان من اتّجاه الأهمية والمصلحة الوطنية والتنافس على كشف ورصد كافة الانتهاكات الحقوقية نتيجة لما تتميز به الصحافة الرقميّة من إمكانيات تُمكّنها من سرعة نقل الأحداث فور وقوعها بحيث تُساعد على التغيير السياسي والاجتماعي وتحقيق التواصل والمشاركة لتحقيق التحوّل الذي يريده الجميع.

وعليه يمكن القول، إنّ من يملك القوة والنفوذ والسيطرة على الوسائل الاتّصالية يحدّد نوعية المضامين والنصوص التي يُريدها أن تصل إلى الجمهور المتلقي وفق أطر محددة تحجب الكثير من الحقائق وتُخفي العديد مما يتعرض له المجتمع الليبي من انتهاكات حقوقية وسط الفوضى وانتشار السلاح الذي انعكس سلباً على حياة الأفراد وقيامهم بواجباتهم تجاه المجتمع، وهذا يؤكد بأنّ عملية التأطير لتلك الأحداث والوقائع لم تكن محض صدفة بل كان مُخططا لها بدقة وفق إيديولوجيا تخدم الأطراف السياسية المحلية والدولية، ومع ذلك ورغم أنّنا اليوم نعيش عصر التقنية المتسارعة في نقل الأحداث والقضايا التي تشغل الرأي العام تبرز المنافسة في رصد هذه الأحداث وتناولها في بيئة سياسية مُغايرة ومتغيرة تفرض على المتلقين التفاعل معها والمشاركة فيها خاصة عندما تتعلق القضايا بحقوقهم وبيئتهم التي ينبغي أن تتّسم بتعزيز الحقوق والقيم الاجتماعية تضمن الإحساس بهذه القضايا وترجمتها واقعياً عبر توظيف التقنيات الرقميّة واستثمارها للمساهمة في الدفاع عن حقوق الجماهير بما يُحقق التفاعل الإيجابي لهذه الوسائل تجاه البيئة المجتمعية المحيطة بالأفراد، وبما يُسهم في ترسيخ حقوق الإنسان لتحقيق وإحداث التغيير المطلوب، وهذا يتطلب توجيه الباحثين إلى البحث والغوص في هذه القضايا الهامّة بحيث تستهدف كافة الوسائل

الإعلامية للوقوف على خطابها ومضمونها في فترات مختلفة لتكون هذه الوسائط والوسائل أحد منابر الدفاع عن حقوق الإنسان وتصويب الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا.

ومما سبق ذكره فإنّ بيئة الصحافة الرقميّة في ليبيا شهدت تحدّياً كبيراً أخفق استخدامها وتوظيفها لرصد انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها ليبيا خلال فترة البحث، نتيجة لتأثرها بالصراع السياسي الذي تشهده البلاد وانزلاقها فيه، كما أنّ استخدام الإطار الدولي في معالجة قضايا حقوق الإنسان في الصحافة الرقمية الليبية من خلال رصد بيانات ووقائع لمنظمات دولية ودول بعينها يبرز الدور الإيجابي لهذه المنظمات والدول، وهو ما ينعكس سلباً على المجتمع الليبي، الأمر الذي يستدعي الانتباه لتصحيح مسار هذا النوع من الصحافة وإحداث تحوّل عميق في سياقات إنتاج المضامين والخطابات بما يحقّق أهدافَ ورغبات المحيط المجتمعي خاصة عندما تمسّ القضايا حياته اليومية وحريته وحقوقه، وهنا ينبغي على الصحافة الرقميّة الليبية التوجّه بقدر كبير إلى رصد وتناول قضايا حقوق الإنسان المتّصلة به مباشرة من خلال التغطية للأحداث والوقائع بشكل مُفصّل ودقيق، وتجنّب حدة الصراع في القضايا الحقوقية وعدم التأثر به من خلال إبراز هذه الانتهاكات ونشرها حتى لا تتكرر، والعمل على نهج اتّجاهات إعلامية واضحة ومستقلة من قضايا حقوق الإنسان والابتعاد عن تأطيرها وفق البيئة السياسية والصراعات المسلحة التي تعدّ بيئة خصبة لهذه الانتهاكات، والدفع باتّجاه تعزيز حرية الصحافة والصحفيين وضمان الوصول إلى المعلومات عن تلك الانتهاكات بما يضمن تحقيق الحياة الكريمة للأفراد والمجتمع.